

# الجمعية الشعبية المغربية

## مصطفى نشيط الكاتب العام

# منظمة شبابية تطوعية



تأسست الجمعية الشعبية المغربية في 17 دجنبر 1962 وهي عضو في عدة منظمات وطنية ودولية منها الهيئة الوطنية للتخديم والفضاء الجموعي واتحاد الشباب العربي والمنظمات الأهلية العربية والمندوبين الأوروبيين والمنظمات الشباب الشغيلة.

تعمل منظمة الشبيبة الشغيلة على تحقيق أهدافها بجمع الوسائل القانونية منها:

- أحداث فروع وخلايا المنظمة قصد تاطير الشباب عبر مختلف أرجاء القرب الوطني على مستوى كل إقليم
- إصدار النشرات والمطبوعات وتنظيم المحاضرات والندوات واللقاءات على الصعيدين الوطني والدولي.
- تنظيم تدريب ولقاءات تكوينية لفائدة أعضاء المنظمة جهويا وطنيا.
- محاربة الأمية في أوساط الشغاليين داخل العمال والمصانع.
- خلق شراكات مع منظمات حكومية وغيرحكومية لتنفيذ مشاريع تنموية.
- تنظيم منجزات فكرية تهتم قطاع الشغل والتشغيل.
- وتهدف المنظمة الى توحيد صفوف الشباب المغربي في جو من الاتحاد والتضامن.
- إعداد الشباب وإذكاء روح التعبئة في صفوفه من أجل الدفاع عن حقوقه وخدمة القضايا الوطنية وبناء المجتمع الديمقراطي، وكذا المناهضة للإمبريالية والصهيونية والتفرقة العنصرية

المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونشر ثقافة الحوار الاجتماعي.

المساهمة في ترسيخ ثقافة حقوق الانسان.

العمل على مساهمة الشباب في خلق الحياة العامة.

نشر ثقافة التطوع وترسيخ قيم العمل التطوعي.

العمل على حماية البيئة ومحاربة التهميش والفقر.

الاهتمام بالأطفال وتنشئتهم تنشئة سليمة.

هيكلية المنظمة

المؤتمر العام وهو أعلى سلطة في المنظمة يقرر برنامجه ونظامها ميزانيتها يناقش أعمال المنظمة وأجهزتها.

يضع التوصيات ويتخذ القرارات في مختلف القضايا العامة التي لها ارتباط بأهداف المنظمة

يراجع ويعمل قوانين المنظمة

المجلس الوطني هو أعلى هيئة بعد المؤتمر العام ويختص ب:

- السهر على تحقيق مقررات المؤتمر العام للمنظمة
- المكتب المركزي هو الجهاز المكلف بتسيير المنظمة وتحقيق أهدافها ومشاريعها. وتنفيذ البرامج والمقررات الصادرة من المؤتمر الوطني والمجلس الوطني
- مجلس كتاب الفروع المؤتمر الجهوي المكتب الجهوي المؤتمر المحلي المكتب المحلي

# جمعية البناة

## أنس المصمودي رئيس جمعية البناة

# إطار جموعي من أجل تعزيز التعاون بين مختلف البنيات الاجتماعية



البيد التربوي: خلق توازن صحي ونفسي في محاولة الإيجابية عن حاجات المتطوعين وتكيفها مع خلق تفاعل اجتماعي داخل الجماعة يؤدي إلى تنظيم أنشطة تتيح الفرص للاكتشاف والتخلق والابتكار والتعبير الجماعي. تهدف الجمعية الى

إعداد الشباب من أجل التطوع للقيام بالأعمال البناءة وخلق تواصل ثقافي بين الشباب المغربي وباقي شباب العالم

وتعسى الى تحقيق هذا الهدف عن طريق:

- التنظيم والمشاركة في الأوراش التطوعية وطنيا وجهويا ودوليا.
- تنظيم تظاهرات ومهرجانات ثقافية رياضية وعلمية، لفائدة الشباب والطفولة والمرأة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تبادل وفود الشباب مع الجمعيات والمنظمات الوطنية والدولية عن طريق الأسفار والرحلات الثقافية والسياحية.
- إقامة تجمعات ولقاءات تكوينية وتدريبية ومخيمات تربوية وتطوعية وطنيا ودوليا.
- الانخراط في المنظمات والاتحادات والجمعيات الوطنية والدولية التي لها نفس الأهداف.
- المشاركة في الأعمال الإنقاذية والإسعافية، إصدار نشرات ومطبوعات تخدم أهداف الجمعية.

• الجمعية وطنية معترف بها من طرف الدوائر الحكومية، من بين الجمعيات الأوائل التي أسست بالمغرب، إطار جموعي لتعزيز التعاون بين مختلف البنيات الاجتماعية و مد قنوات التواصل بينها وبين الفاعلين الإجماعيين، جمعية مفتوحة ومتجددة تسعى إلى غرس ثقافة التطوع والبناء والعطاء لدى فئات المجتمع المغربي، جمعية البناة إطار جموعي وطني، له 42 فرع عامل و أجهزة منتخبة و أطر مكونة وطنيا و دولي، تأسست سنة 1958 (50) خمسون سنة من العطاء التطوعي و التنموي شارك أطر الجمعية بشرف و اعتزاز في أول عمل تطوعي تنموي ضخم بالمغرب سنة 1957 و هو طريق الوحدة لربط شمال المغرب بجنوبه، ويكل اختصاص، فإن العمل التنموي التطوعي والخدمة الاجتماعية مجالا مهما وأساسا لعمل جمعيتنا، وهو مجتمع صغير يتسم بالسلوك الديمقراطي والحوار الهادف لتعود المسؤول المتطوع الشاب على التمتع بحقوقه و أداء واجباته والدفع به للمشاركة في الحياة الاجتماعية الهادفة وتكوين شخصيته، ويمكن تشريح مجال التنمية والتطوع داخل الجمعية إلى

1- البعد الاجتماعي: والذي يهدف إلى الحماية من الأخطار والأمراض والأوبئة الاجتماعية وتنمية الشعور بمبدأ المشاركة والمساهمة في حليلة المجتمع لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

2- البعد الاقتصادي: المشاركة الفعلية في تحسين وتقوية المردود الاقتصادي للجماعة والجهة المعنية، مع إذكاء روح التطوع والخدمة الاجتماعية وروح الحماس، لتدعيم وسائل الإنتاج.

- تنظيم اجتماعات ومحاضرات وندوات مختلفة.
- خلق شراكة مع الجماعات المحلية والمؤسسات العامة لتحقيق خدمة تنموية.
- التنظيم والمشاركة في الأوراش التطوعية وطنيا و جهويا ودوليا،
- تنظيم تظاهرات ومهرجانات ثقافية رياضية وعلمية.
- تبادل وفود الشباب مع الجمعيات والمنظمات الوطنية والدولية عن طريق الأسفار والرحلات الثقافية والسياحية.
- بعض مجالات الخدمة الاجتماعية التطوعية التي تساهم فيها جمعية البناة
- تنظيم دروس قارة في محاربة الأمية؛
- مد أو ربط المراكز النائية السكنية أو الفلاحية بقنوات الصرف الصحي، الماء الشروب أو الماء النقي؛
- المساهمة في بناء أو ترميم المؤسسات الاجتماعية (مستوصف طبي، مدرسة، رياض وحدائق الأطفال، مسجد...)
- حملات التشجير وخلق المناطق الخضراء؛
- حملات النظافة (الشواطئ، الغابات، الحدائق العمومية)؛
- ترميم الطرق وتعبئها؛
- بناء وترميم القناطر القروية؛
- المساهمة في إيقاف التصحر (زحف رمال الصحراء على المدن والقرى)؛
- بناء وتشجير السود والبحيرات التلية؛
- المشاركة في ترميم المحاطة على الآثار التاريخية؛
- تنظيم حملات التوعية البيئية في المجال الصحي والاجتماعي؛
- تنظيم أنشطة ترفيهية تطوعية لفائدة دور الأطفال، المستشفيات والخريبات؛
- تنظيم حملات نظافة ونظافة الموانئ السياحية والمساهمة في عدم تلوثها.
- تنظيم أوراش وطنية أو دولية للأسر (الأب، الأم، الطفل)

# محطات بارزة من المؤتمر الخامس إلى المؤتمر الخامس عشر للحزب

والذي عكس هذه المستجدات وطالب ببناء مؤسسات قوية واستكمال الوحدة الترابية عبر تحرير الشغور السلبية بالشمال، كما عقد مؤتمره الحادي عشر في أبريل 1982 والذي سبق انتخابات 1983 و 1984 وما عرفته من مساس خطير بالتجربة الديمقراطية وقرح حزب الاستقلال إثر ذلك الخروج من الحكومة والعودة الى موقعه في المعارضة ليواصل النضال من أجل مصادقية المؤسسات الديمقراطية.

وانعقد المؤتمر الثاني عشر في مدينة الرباط في ماي 1989 وكان بمثابة التحول النوعي والكمي في مسيرة الحزب التي أربت على السنين سنة، فقد كان تحولا نوعيا للمواقف التي سجلها المؤتمر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وكما للممثل الواسع لمختلف الأقاليم.

فقد الثمانينات عرف بدخول المغرب في سياسة التقويم الهيكلي إضافة الى إجهاض تجربتين انتخابيتين لسنة 1983 و 1984.



الظاهر لإنجاز الدستور، وإن سنة 1962 هي الموعد المحدد للإجراءات الديمقراطية كاختيار استراتيجي، وبالفعل فقد استغرقت مناقشة قضية الدستور ساعتين والربع.

كما عرف هذا المؤتمر مشاركة وإزنة للشبيبة الاستقلالية والحركة الطلابية المحلية والجهوية، وقد عرف هذا المؤتمر انتخاب عباس الفاسي كأمين عام للحزب.

لكن الأحداث السياسية التي أعقبت هذا المؤتمر وأعقبت صدور أول دستور في تاريخ المغرب، عرفته منحى آخر تمثل في حل البرلمان وإعلان حالة الاستثناء، وقد عقد الحزب مؤتمرا في أوساط العقد الستيني وتحديدا في فبراير 1965 (المؤتمر السابع) ونونبر 1967 (المؤتمر الثامن)، عكسا للإشغالات التي كانت حرية التجمع وتأسيس النقابات والجمعيات، واستكمال الوحدة الترابية حيث تم استرجاع سيدي إفيني في يوليوز 1969.

وفي غمرة الإعداد للمؤتمر التاسع فجع الحزب بوفاة قائده الزعيم علال الفاسي وهو يقوم بمهمة علمية ووطنية قادته إلى إيران والكويت ورومانيا، حيث وافاه الأجل المحتوم في مكتب رئيس الدولة الروماني في 14 ماي 1974.

وانعقد المؤتمر التاسع في منتصف شتنبر 1974 تحت شعار تحرير لقراب وتحقيق الديمقراطية والتعددية وتم انتخاب محمد بوسنة أمينا عاما للحزب.

وقد واصل الحزب نضاله لتحقيق أهم لمبادئ التي تضمنها برنامجه وخاصة الأهداف الأربعة ذات الطابع الاستعجالي المتمثلة في تحقيق الديمقراطية وإقامة المؤسسات الدستورية ذات المصادقية، وتحضر الصحراء، والتعريب التعليم والإدارة والحياة العامة وأخيرا إقرار التعددية الاقتصادية والاجتماعية.

وعرف المغرب انفرجا سياسيا تمثل في المسيرة الخضراء واسترجاع الأقاليم الجنوبية، وصدور الميثاق الجماعي سنة 1977 في محاولة لإعادة ترتيب المشهد السياسي، ومضى حزب الاستقلال في عقد مؤتمره العاشر في أبريل 1978

في المسيرة الخضراء واسترجاع الأقاليم الجنوبية، وصدور الميثاق الجماعي سنة 1977 في محاولة لإعادة ترتيب المشهد السياسي، ومضى حزب الاستقلال في عقد مؤتمره العاشر في أبريل 1978 والذي عكس هذه المستجدات وطالب ببناء مؤسسات قوية واستكمال الوحدة الترابية عبر تحرير الشغور السلبية بالشمال، كما عقد مؤتمره الحادي عشر في أبريل 1982 والذي سبق انتخابات 1983 و 1984 وما عرفته من مساس خطير بالتجربة الديمقراطية وقرح حزب الاستقلال إثر ذلك الخروج من الحكومة والعودة الى موقعه في المعارضة ليواصل النضال من أجل مصادقية المؤسسات الديمقراطية.

وانعقد المؤتمر الثاني عشر في مدينة الرباط في ماي 1989 وكان بمثابة التحول النوعي والكمي في مسيرة الحزب التي أربت على السنين سنة، فقد كان تحولا نوعيا للمواقف التي سجلها المؤتمر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وكما للممثل الواسع لمختلف الأقاليم.

فقد الثمانينات عرف بدخول المغرب في سياسة التقويم الهيكلي إضافة الى إجهاض تجربتين انتخابيتين لسنة 1983 و 1984.

كل هذه الأحداث وجدت صداها في التحضير للمؤتمر الثالث عشر في فبراير 1998 والذي اختير له شعار «الديمقراطية أولا: لبناء مجتمع عادل متقدم متضامن»، تمثلت في المساس بالانتخابات الجماعية والتشريعية والمهنية والجهوية بين يونيو ودجنبر 1997، وما نتج عن ذلك من خيبة آمال المجتمع المغربي ومصادرة وتطلعاته، وكانت هذه الأوضاع محط نقاش في ثاني مؤتمر استثنائي في تاريخ الحزب والذي انعقد في جينير 1997، وأدان المؤتمر نتائج الانتخابات الجماعية والجهوية والتشريعية.

وقد شارك في المؤتمر الثالث عشر الذي كان عبد الكريم غلاب رئيسا له 5500 مؤتمرا ومؤتمرا يمثلون 60 مفتشية و 1500 فرع، وركز هذا المؤتمر على ضرورة الخروج من ديموقراطية الوجهة ال ديموقراطية حقيقية تؤكد الاختيار الديمقراطي كاختيار استراتيجي، وترسيخ دولة القانون والمؤسسات، والفصل بين السلطة وتوسيع مجال التشريع والمراقبة ومراجعة اختصاصات العمال في إطار تعزيز الديمقراطية المحلية والجهوية، وقد عرف هذا المؤتمر انتخاب عباس الفاسي كأمين عام للحزب.

وفي المؤتمر الرابع عشر الذي انعقد بالرباط في مارس 2003 كأول مؤتمر في الألفية الثالثة وفي العدم تم تحديد الثقة في الأمين العام عباس الفاسي والتأكيد على ضرورة مواصلة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تستجيب للمحيط الدولي والاقليمي.

والتقدم الاجتماعي، وقد صاغ الحزب في المؤتمر الخامس عشر شعارا متكاملا لتحرير البلاد من التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتنظيم الحكم تنظيميا ديمقراطيا على أساس الملكية الدستورية.

وكان المؤتمر السادس الطي انعقد في 14 يناير 1962 طفرة نوعية في تاريخ المغرب حيث تم التعبير عن مطالب اجتماعية وسياسية واقتصادية تعطي صورة صادقة عن الفكر الاستقلالي الشمولي الذي شنه حزب الاستقلال ومضى في إنفاذه واقعا عبر الوزارات التي يشارك بها في حكومة جلاله الملك، فهذا المؤتمر افتتح بشعار «مواطنون أحرار في وطن حر، وحظي بمناخه اعلامية عربية ودولية حيث كتبت جريدة لوموند آنذاك: «سيدرس المؤتمر مذهب الحزب من حيث السياسة الداخلية والخارجية ولابد أن تشمل المداولات الإنعاش الوطني وتنمية الفلاحة والقضايا الاقتصادية ومسألة الدستور كقضية جوهرية بالإضافة الى المطالبة بالأراضي غير المحررة، ونظرية عدم التبعية».

في شأن الدستور فإن حزب الاستقلال لم يترك للمعارضة مجالاً للسياق، ومعلوم أن صحافة الحزب طالما نادت بالتناطؤ الظاهر لإنجاز الدستور، وإن سنة 1962 هي الموعد المحدد للإجراءات الديمقراطية كاختيار استراتيجي، وبالفعل فقد استغرقت مناقشة قضية الدستور ساعتين والربع.

كما عرف هذا المؤتمر مشاركة وإزنة للشبيبة الاستقلالية والحركة الطلابية المحلية والجهوية، وقد عرف هذا المؤتمر انتخاب عباس الفاسي كأمين عام للحزب.

لكن الأحداث السياسية التي أعقبت هذا المؤتمر وأعقبت صدور أول دستور في تاريخ المغرب، عرفته منحى آخر تمثل في حل البرلمان وإعلان حالة الاستثناء، وقد عقد الحزب مؤتمرا في أوساط العقد الستيني وتحديدا في فبراير 1965 (المؤتمر السابع) ونونبر 1967 (المؤتمر الثامن)، عكسا للإشغالات التي كانت حرية التجمع وتأسيس النقابات والجمعيات، واستكمال الوحدة الترابية حيث تم استرجاع سيدي إفيني في يوليوز 1969.

وفي غمرة الإعداد للمؤتمر التاسع فجع الحزب بوفاة قائده الزعيم علال الفاسي وهو يقوم بمهمة علمية ووطنية قادته إلى إيران والكويت ورومانيا، حيث وافاه الأجل المحتوم في مكتب رئيس الدولة الروماني في 14 ماي 1974.

وانعقد المؤتمر التاسع في منتصف شتنبر 1974 تحت شعار تحرير لقراب وتحقيق الديمقراطية والتعددية وتم انتخاب محمد بوسنة أمينا عاما للحزب.

وقد واصل الحزب نضاله لتحقيق أهم لمبادئ التي تضمنها برنامجه وخاصة الأهداف الأربعة ذات الطابع الاستعجالي المتمثلة في تحقيق الديمقراطية وإقامة المؤسسات الدستورية ذات المصادقية، وتحضر الصحراء، وتعريب التعليم والإدارة والحياة العامة وأخيرا إقرار التعددية الاقتصادية والاجتماعية.

وعرف المغرب انفرجا سياسيا تمثل

صاغ الحزب في المؤتمر الخامس برنامجا متكاملا لتحرير البلاد من التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتنظيم الحكم تنظيميا ديمقراطيا على أساس الملكية الدستورية.

وكان المؤتمر السادس الذي انعقد في 14 يناير 1962 طفرة نوعية في تاريخ المغرب حيث تم التعبير عن مطالب اجتماعية وسياسية واقتصادية تعطي صورة صادقة عن الفكر الاستقلالي الشمولي الذي شنه حزب الاستقلال ومضى في إنفاذه واقعا عبر الوزارات التي يشارك بها في حكومة جلاله الملك، فهذا المؤتمر افتتح بشعار «مواطنون أحرار في وطن حر، وحظي بمناخه اعلامية عربية ودولية حيث كتبت جريدة لوموند آنذاك: «سيدرس المؤتمر مذهب الحزب من حيث السياسة الداخلية والخارجية ولابد أن تشمل المداولات الإنعاش الوطني وتنمية الفلاحة والقضايا الاقتصادية ومسألة الدستور كقضية جوهرية بالإضافة الى المطالبة بالأراضي غير المحررة، ونظرية عدم التبعية».

في شأن الدستور فإن حزب الاستقلال لم يترك للمعارضة مجالاً للسياق، ومعلوم أن صحافة الحزب طالما نادت بالتناطؤ الظاهر لإنجاز الدستور، وإن سنة 1962 هي الموعد المحدد للإجراءات الديمقراطية كاختيار استراتيجي، وبالفعل فقد استغرقت مناقشة قضية الدستور ساعتين والربع.

كما عرف هذا المؤتمر مشاركة وإزنة للشبيبة الاستقلالية والحركة الطلابية المحلية والجهوية، وقد عرف هذا المؤتمر انتخاب عباس الفاسي كأمين عام للحزب.

لكن الأحداث السياسية التي أعقبت هذا المؤتمر وأعقبت صدور أول دستور في تاريخ المغرب، عرفته منحى آخر تمثل في حل البرلمان وإعلان حالة الاستثناء، وقد عقد الحزب مؤتمرا في أوساط العقد الستيني وتحديدا في فبراير 1965 (المؤتمر السابع) ونونبر 1967 (المؤتمر الثامن)، عكسا للإشغالات التي كانت حرية التجمع وتأسيس النقابات والجمعيات، واستكمال الوحدة الترابية حيث تم استرجاع سيدي إفيني في يوليوز 1969.

وفي غمرة الإعداد للمؤتمر التاسع فجع الحزب بوفاة قائده الزعيم علال الفاسي وهو يقوم بمهمة علمية ووطنية قادته إلى إيران والكويت ورومانيا، حيث وافاه الأجل المحتوم في مكتب رئيس الدولة الروماني في 14 ماي 1974.

وانعقد المؤتمر التاسع في منتصف شتنبر 1974 تحت شعار تحرير لقراب وتحقيق الديمقراطية والتعددية وتم انتخاب محمد بوسنة أمينا عاما للحزب.

وقد واصل الحزب نضاله لتحقيق أهم لمبادئ التي تضمنها برنامجه وخاصة الأهداف الأربعة ذات الطابع الاستعجالي المتمثلة في تحقيق الديمقراطية وإقامة المؤسسات الدستورية ذات المصادقية، وتحضر الصحراء، وتعريب التعليم والإدارة والحياة العامة وأخيرا إقرار التعددية الاقتصادية والاجتماعية.

وعرف المغرب انفرجا سياسيا تمثل

# الجمعية المغربية للمستشارين الجماعيين

## عبد العزيز حليلي رئيس الجمعية للدفاع عن حقوق المستشارين الجماعيين



تأسست الجمعية المغربية للمستشارين الجماعيين مباشرة بعد أول انتخابات جماعية في عهد استقلال المغرب، وترأس مكتبها التنفيذي الأستاذ محمد بوسنة. ومنذ 1962 وهي تنشط بانتظام وتعقد مؤتمراتها الوطنية وتجدد مكاتبها الإقليمية وبرنامجه عملها. وقد تناوب على رئاسة هذه الجمعية الأخوة: محمد بوسنة (المؤسس) عبد الحق التازي، سعد العلمي ثم محمد المحوي و يرأسها حاليا الأخ عبد العزيز حليلي

+ المنظمات الوطنية والمحلية للجمعية المغربية للمستشارين الجماعيين مكاتب إقليمية لمختلف أقاليم المغرب من الداخلة إلى طنجة ووجدة، كما أن لها مجلسا وطنيا يجتمع مرتين في السنة بحضره الأعضاء المنتخبين والكاتب الإقليمي. وللجمعية مجلس خاص برؤساء المجالس الجماعية المحلية. ويسير الجمعية مكتب تنفيذي يمثلها وطنيا ودوليا.

+ أهداف الجمعية:

- يمكن اختصار أهداف الجمعية في ثلاثة عناوين
- تنظيم المستشارين الجماعيين والدفاع عن حقوقهم
- تكوين المستشارين الجماعيين عن طريق مقر الندوات وإصدار النشرات والبيانات.
- المساهمة في تطوير وإغناء قوانين الشأن المحلي بما في ذلك مدونة الانتخابات والميثاق الجماعي والمنظمة المالية والإدارية للجماعات المحلية.
- + أنشطة الجمعية منذ انعقاد مؤتمرها الأخير
- تنظيم ندوات تكوينية بمختلف جهات المغرب بحضور مختلف الملتقيات والندوات التي نظمتها الحكومة في مواضيع الشأن المحلي
- تقديم مقترحات في شكل بيانات تصدر من المكتب التنفيذي وترفع للجهات المختصة في مواضيع اصلاح الميثاق الجماعي ومونة الانتخابات والتقطيع الجماعي ومالية الجماعات المحلية
- تقديم ملفات مطلوبة وعقد اجتماعات بشأنها مع مسؤولي وزارة الداخلة.
- حضور بعض الملتقيات الدولية داخل المغرب وخارجه
- + أعضاء المكتب التنفيذي للجمعية:
- يتكون المكتب التنفيذي الحالي للجمعية المغربية للمستشارين الجماعيين من أعضاء يمثلون مختلف جهات المغرب يوجد ضمنهم رؤساء جماعات حضرية وقروية وبرلمانيون من مجلسي النواب والمستشارين بعضهم أعضاء في مكنتي المجلسين.